

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري

الإستاذ/ محمود الولي

رغم إقرار الكونجرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ لخطه الإنقاذ البالغ قيمتها ٧٠٠ مليار دولار . والتي تستمر لمدة عامين قابلة للزيادة . إلا أن تلك الخطه التي يبدأ تنفيذها بعد ستة أسابيع من إقرار مجلس النواب لها في الثالث من اكتوبر ٢٠٠٨م. أى بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي تجرى في الرابع من نوفمبر. لم تؤد مباشرة الى تهدئة البورصة الأمريكية وكذلك البورصات الأوربية والآسيوية في الأيام التالية لإقرارها. مما دعا البنوك المركزية في عدد من الدول بخفض منسق لسعر الفائدة في الثامن من أكتوبر. وبما يشير الى ان خطه الإنقاذ وحدها غير كافية لإخراج الاقتصاد الأمريكي من كبوته التي تشمل قطاع المنازل وقطاع البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع نسبة البطالة. حتى أنه فقد ٧٥٠ ألف وظيفه خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨م. إلى جانب أن السوق الأمريكية قد شهدت مبادرات على عدة جبهات طوال تاريخ الأزمة المالية شملت خفض سعر الفائدة عدة مرات . وإعادة مليارات من الدولارات لدفعى الضريبة لإنعاش السوق. وإقرار خطه لتسهيل سداد المقترضين المتعثرين لقروض المساكن . إلا ان كل تلك المبادرات لم تحل المشكلة أو حتى تخفف من حدتها على النحو المقصود .

ولأن حجم ضرر أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر كبير حتى قدرته

إحدى المؤسسات البحثية بنحو ٢,٥ تريليون دولار. فإن الأمر يحتاج الى وقت كى تؤتى خطة الإنقاذ الأخيرة ثمارها كما أعلن الرئيس بوش نفسه . الى جانب ما ذكره وزير الخزانة الأمريكى «بولسون» صاحب خطة الإنقاذ من تعقد المشكلة حيث تواجه البنوك الأمريكية تحديات متنوعة تتمثل فى حيازة سندات من رهون عقارية غير سائلة. وامتلاكها لقروض غير قابلة للتسييل . وحاجتها للحصول على تمويل لدعم رءوس أموالها . ومعاناة تلك البنوك أيضا من أزمة ثقة تسببت فى تراجع عمليات الإقراض ما بين البنوك بما يصعب عليها تدبير السيولة اللازمة عند الحاجة. حتى إن الوزير نفسه قد حذر من إمكانية انهيار بنوك رغم إقرار خطة الإنقاذ الأخيرة.

بداية الأزمة:

ولأن مشكلة الرهن العقارى هى العامل الأساسى للتباطؤ الذى لحق بالاقتصاد الأمريكى. فإن بدايات المسألة تعود الى أواخر عهد الرئيس كليتون وبداية عهد الرئيس بوش قبل ثمانى سنوات . عندما كانت دورة نمو الاقتصاد الأمريكى الطويلة قد شارفت على الانتهاء وبدء دخول الاقتصاد دورة من الركود. ولتلافى ذلك بدأ البنك المركزى الأمريكى فى اتخاذ سلسلة من خفض الفائدة كطريقه للانعاش لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار الرأسمالى. لكن الشركات الأمريكية الكبيرة كانت تتقل بوحدياتها الإنتاجية إلى شرق آسيا والمكسيك حيث العمالة الأرخص. ومن هنا كان الحل لتفادى الانكماش هو انعاش الاستهلاك وتيسير الائتمان.

وتوافق ذلك مع برنامج الرئيس بوش حول مجتمع التملك الذى يشجع على امتلاك الأمريكيين منازل وأسهم وأعمال تجارية. حيث ذكرهم بوش أن امتلاك الفرد منزلا هو جزء من التراث الأمريكى. فتم بناء منازل

في كل مكان تصل إليه كهرباء أو طريق مرصوف ومياه وتليفون أو يمكن أن تصل إليه. إلى جانب قيامه بخفض كبير في الضرائب. فتوسعت البنوك في الإقراض لبناء منازل.

وتدخلت عقلية الامتلاك الفردي الرأسمالي لتضفي على المسألة أبعاداً أخرى. حيث تقوم العائلات برهن جزء من المنزل لشراء سيارة أو للاقتراض لدفع المصروفات الجامعية للأبناء. ليصبح امتلاك المنزل جزءاً من عملية رأسمالية معقدة.

ومع التوسع في البناء زاد العرض عن الطلب وارتفعت ديون بائعي المنازل الذين اقترضوا من البنوك للاستثمار. كما زادت ديون المشترين للمنازل لأن معدلات دخولهم لم ترتفع بنفس ارتفاع معدلات الفوائد خاصة مع ارتفاع معدلات إنفاقهم على الضروريات والكماليات. وكانت جهات منح القروض العقارية قد حولت تلك القروض إلى سندات. لتقوم صناديق استثمار ومؤسسات مالية محلية في دول أخرى بشراء تلك السندات المستندة إلى رهون عقارية عالية المخاطر. كما تم أيضاً بيع مشتقات لهذه السندات العقارية.

وكانت النتيجة أن بدأت ملامح مشكلة عجز المشترين للعقارات عن السداد تظهر آثارها منذ منتصف عام ٢٠٠٦م. ثم بدأت الأزمة تظهر بشكل واضح في مارس من عام ٢٠٠٧م. كما ظهرت بقوة في أغسطس ٢٠٠٧م حين أعلنت مؤسسة نيو ستشرى فايننشال الأمريكية المتخصصة في قروض الرهن العقاري على المخاطر إفلاسها الأمر الذي أظهر مدى حدة نقص السيولة لدى المؤسسات المالية. ليتضح تضرر بعض شركات الإقراض العقاري بإعلان إفلاس بعض البنوك التي تعمل في الإقراض لشراء المنازل.

وكذلك انسحاب بنوك كبيرة من سوق الإقراض العقاري وتضررت شركة كانترى وايد فاينشال والتي تعد أكبر شركة إقراض عقارى أمريكية. مما دفع البنوك المركزية فى عدة بلدان لضخ أموال بالأسواق لتخفيف حدة مشكلة نقص الائتمان.

ثم تضررت ثلاث صناديق استثمار تابعة لبنك بى إن بى باريا فى فرنسا من جراء تلك القروض. وبدأت الآثار السلبية تتلاحق سواء لدى شركات الإقراض العقارى أو لدى البنوك الأمريكية أو البنوك العالمية فى دول أخرى. وكذلك تضررت البنوك الأوربية التى لها أنشطة بالولايات المتحدة نتيجة نشاطها داخل أمريكا. ولحقت الخسائر بمجموعة سیتی جروب حيث فقد سهم البنك نصف قيمته عام ٢٠٠٧م واضطر إلى خفض توزيعاته مع استقالة رئيسه. ونفس الأمر حدث لمؤسسة ميريل لينش الأمريكية التى شطبت أصول بأكثر من ١٤ مليار دولار وبلغت خسائرها بسبب قروض الرهن العقارى حينذاك ٢٣ مليار دولار.

ولحقت الخسائر بينك (أى كيه بى) الألمانية إلى جانب بنك (فيست إل بى) الألمانية أيضاً. وفى بريطانيا تعثر بنك (نورذرن روك) والذى كان يعد خامس بنك إقراض عقارى بريطانى. وكان المتضرر الأكبر بين المصارف بنك (يو بى أس) السويسرى الذى أعلن عن شطب أكثر من ١٨ مليار دولار. بسبب قروض الرهن العقارى كما اضطر إلى خفض عدد موظفيه وتقليص استثماراته بالمجالات مرتفعة المخاطر.

ورغم الإعلان فى بداية الأزمة عن أن حجم تضرر المصارف الدولية نتيجة الأزمة يصل إلى مائة مليار دولار. إلا أن كثيرين كانوا يرون أن الحجم الحقيقى للضرر غير معروف ولن يتحدد إلا بعد إعلان المؤسسات المالية

نتائجها السنوية لعام ٢٠٠٧م. والتي لم تظهر قبل نهاية شهر فبراير ٢٠٠٨م. وهو ما حدث بالفعل حيث زاد حجم الخسائر نتيجة الأزمة خلال عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م حتى قدرها صندوق النقد الدولي بنحو ١,٣ تريليون دولار في الربع الثالث من ٢٠٠٨م ثم عاد ليرفعها إلى ١,٤ تريليون دولار في الثلث الأول من أكتوبر ٢٠٠٨م.

- وكان الأثر الأخطر لأزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطر في بدايتها هو تشدد البنوك في معايير الإقراض. حيث أدت خسائر البنوك في سوق العقار إلى قلة السيولة لديها مما جعلها أقل قدرة على تقديم القروض. وبدأ الدخول في حلقة مفرغه فمع تشدد البنوك في معايير الإقراض أصبح الحصول على الائتمان صعباً مما أضر بالاقتصاد. وفي ظل تباطؤ نمو الاقتصاد تتجه المصارف إلى تشديد معايير منح الائتمان بصورة أكبر. ومن هنا تراجعت القروض فيما بين البنوك إما لقلة الثقة أو لقلة السيولة. ونفس النتيجة بانخفاض قروض الشركات التي لا تتمتع بملاءة عالية. حيث أصبح كلا من المصارف والمستثمرين أقل ميلاً إلى تحمل المخاطر. مما دفع البنوك المركزية في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا وسويسرا للاتفاق فيما بينها على تقديم قروض للبنوك لتشجيعها على زيادة القروض.

فانخفاض حجم الائتمان المتاح بالسوق الأمريكية يجعل المستهلك الأمريكي يواجه مشاكل. تدفعه للحد من إنفاقه ومن تلك المشاكل زيادة أسعار الوقود وتآكل ثقة المستهلكين وانخفاض أسعار المنازل وانخفاض معدلات إيجاد الوظائف الجديدة. وهو أمر يحدث في اقتصاد يعتمد على إنفاق المستهلكين في أكثر من ثلثي معدل نموه.

والنتيجة تراجع معدل النمو المتوقع للاقتصاد الأمريكي خلال عام ٢٠٠٨م حسب صندوق النقد الدولي إلى ١,٥٪ مقابل ٢,٢٪ عام ٢٠٠٧م. ثم خفض الصندوق توقعه لنسبة نمو الاقتصاد الأمريكي إلى ١٪ في أبريل ٢٠٠٨م ثم عاد ليخفضها إلى (٠,٥٪) نصف بالمائة في يوليو ٢٠٠٨م أي قبل سقوط بنك (ليمان برازرز) في منتصف سبتمبر ٢٠٠٨م. ثم عاد في تقريره نصف السنوى الصادر أوائل أكتوبر ٢٠٠٨م إلى جعل نسبة النمو المتوقعة واحد بالألف فقط. وتوالى سقوط بنوك ومؤسسات أخرى. ومن هنا فإن حالة التباطؤ بالاقتصاد الأمريكي الذى اعترف به الرئيس بوش قد امتدت آثاره إلى الدول الأخرى بحكم ترابط الاقتصادات الدولية.

وكلما زادت حدة التباطؤ الأمريكى كلما زادت الآثار السلبية في الدول الأخرى. سواء في البورصات أو بالموازانات أو بالصادرات السلعية والخدمات أو بالاستثمارات المباشرة والتحويلات المالية. وكذلك بعوائد الأموال المستثمرة بالولايات خاصة مع الخفض المتكرر للفائدة الأمريكية من ٥,٢٥٪ إلى ٢٪ خلال شهور قليلة. ثم خفضها في الثامن من أكتوبر إلى ١,٥٪.

- وكلما ظن الخبراء أن الأزمة المالية العالمية قد أوشكت على الانتهاء تظهر حالات صارخة جديدة بسبب تعثر مؤسسات مالية نتيجة قروض الرهن العقاري على المخاطر. وخروج شركات عقارية أمريكية من السوق. تبعد أن اقتصرت الأمر على شطب أصول ضخمة لعدد من البنوك. فقد تحول الأمر إلى سقوط بنوك حتى خرج من الساحة المصرفية ست بنوك خلال الشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨م كان أبرزها بنك (بير ستيرنز) في مارس الذى اشتراه (جى بى مورجان).

ثم كان تدخل الخزانة الأمريكية بدفع ٢٠٠ مليار دولار لشركتي التمويل العقاري الضخمتين (فاني ماى وفريدى ماك). إلى جانب ١٤٤ مليار دولار لشراء سندات رهن إضافية للشركتين. ليسقط بعدها بنك (ليمان برازرز) في منتصف سبتمبر وتندمج مؤسسة ميرى لينش في بنك (أوف أمريكا). ويتدخل الاحتياط الفيدرالى بتقديم قرض قيمته ٨٥ مليار دولار لشركة التأمين العملاقة أمريكان انترناشيونال جروب. وتحول بنكى جولدمان ساكس ومورجان استانلى إلى شركتين قابضتين مما يجعلهما يخضعان لرقابة بنك الاحتياط الفيدرالى.

وصاحب ذلك قيام الخزانة الأمريكية بتقديم قروض للبنوك وتقديم أموال لمساعدة الإدارة الفيدرالية للإسكان على إعادة تمويل الرهونات والقروض المعدومة. وضخ أموال في صناديق الاستثمار وشراء الخزانة لسندات الرهن. وحث الحكومة الأمريكية البنوك المركزية الأوربية والآسيوية على ضخ سيولة بالأسواق كلما اشتدت الأزمة. ثم كانت خطة الإنقاذ الأمريكية البالغ قيمتها ٧٠٠ مليار دولار لشراء الديون المتعثرة من المؤسسات المالية.

وتضمنت خطة الإنقاذ مساهمة الحكومة في رءوس أموال شركات متعثرة. ورفع سقف ضمان الودائع المصرفية من مائة ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار. وتحديد التعويضات لرؤساء البنوك المتعثرة عند تركهم العمل بها وتحديد مكافآتهم بما لا يتجاوز نصف مليون دولار. وتكليف مجلس مراقبة تنفيذ الخطة يضم رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى ووزير الخزانة ورئيس لجنة البورصة. كما تضمنت الخطة حوافز ضريبة قيمتها ١٥٠ مليار دولار تتجه للشركات الصغيرة ولقطاع الطاقة للمساعدة في توفير بدائل

للطاقة. إلى جانب مساعدة أصحاب المنازل المقترضين الذين عجزوا عن سداد قروضهم. وتم من خلال الخطة تكليف وزير الخزانة الأمريكي بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

وأخذت فرنسا المبادرة بالدعوة إلى عقد اجتماع لقادة الدول الكبرى قبل نهاية عام ٢٠٠٨م لبحث الأزمة المالية سبقتة بالدعوة لعقد اجتماع لقادة الدول الأربعة الكبيرة بالاتحاد الأوربي ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا إلى جانب محافظ البنك المركزي الأوربي ورئيس المفوضية الأوربية ورئيس مجلس وزراء المالية لدول اليورو. وهو الاجتماع الذي أسفر عن طرح مقترحات تشريعية تخصص تأمين الودائع بدول الاتحاد الأوربي والحث على إقامة مجمعات إشرافية عبر الحدود بشكل فوري والدعوة لعقد اجتماع لزعماء مجموعة الدول الثمانية.

وجاء ذلك في إطار دعوة المفوضية الأوربية إلى زيادة رءوس أموال البنوك وإجبار البنوك على تخصيص أموال لمواجهة تقلبات السوق. وإصلاح مؤسسات التصنيف الائتماني وتحسين الرقابة على البنوك وشركات التأمين. ر: الحد من عمليات البيع على المكشوف وإعادة النظر في مكافآت مديري البنوك.

وهي مطالب تحولت إلى واقع عملي في ظل مواجهة عدد من البنوك الأوربية مشاكل حادة في النصف الثاني من سبتمبر الماضي ومنها بنك برادفورد اند بينجلى في بريطانيا. وبنك (بى بى سى ان) البريطانى واستحواذ بنك لويديز على بنك (اتش بى أو اس). وكذلك تدخل فرنسا وهولندا لانقاذ

بنك فورتس وظهور مشكلة بنك هايويريال استيت في ألمانيا. وتدخل حكومة ايسلندا لمساندة بنوك كبيرة بها.

ورغم ذلك يتوقع الخبراء أن تبقى تداعيات الأزمة قائمة إلى ما بين ست إلى تسع أشهر كاملة. حيث أشار التقرير النصف سنوي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٠٨م أن العالم يقف على حافة كساد اقتصادي بسبب الأزمة المالية والتي من المستبعد أن تنتهي قبل ٢٠١٠م. وارتبط ذلك بانخفاض الثقة في المؤسسات المالية حيث انتشر لفترة السؤال عن المؤسسة التالية في طابور التعثر؟. خاصة وأن جذور الأزمة عميقة ويحتاج علاجها إلى بعض الوقت وإلى اتخاذ عدة إجراءات إلى جانب خطة الانقاذ الأمريكية.

عوامل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

ويظل السؤال المألوف يعطى للاقتصاد الأمريكي هذه القوة للتأثير في اقتصادات الدول الأخرى؟ وكيف تتسبب مشكلة أمريكية المنشأ في كل تلك الأضرار لاقتصاديات الدول المختلفة؟. والواقع أن الاقتصاد الأمريكي مازال يمتلك الكثير من عوامل التأثير في الاقتصاد الدولي. فحجم الناتج الأمريكي قد بلغ ١٣,٨ تريليون دولار خلال عام ٢٠٠٧م وهو ما يمثل نسبة ٢٥,٤٪ من الناتج العالمي وقتها. كما بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية خلال نفس العام ١,٩٦٥ تريليون دولار وهو أكبر حجم للواردات عالمياً مما جعل نصيبه النسبي يبلغ ١٤,٢٪ من الواردات السلعية العالمية. كما بلغت قيمة الواردات الخدمية الأمريكية ٣٧٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧م وهو ما يمثل نسبة ١١٪ من الواردات الخدمية الدولية.

ونفس الأمر تكرر عام ٢٠٠٦م حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي

الأمريكي أكثر من ١٣ تريليون دولار تمثل أكثر من ٢٧٪ من مجمل الناتج العالمي البالغ أكثر من ٤٨ تريليون دولار. كما استحوذ الاقتصاد الأمريكي بنفس العام على أكثر من ١٢٪ من التجارة السلعية الدولية ونسبة ١٣٪ من التجارة الخدمية الدولية.

وخلال عام ٢٠٠٦م ضخ ميزان المدفوعات الأمريكي حوالى ٤ تريليون دولار في صورة مدفوعات إلى دول العالم. تمثل قيمة الواردات السلعية الأمريكية وكذلك الواردات الخدمية ومدفوعات عوائد الاستثمارات الأجنبية الموجودة بالولايات المتحدة. والتحويلات من الممولين الأجانب العاملين بها إلى أسرهم في بلدان عديدة. وكذلك قيمة الاستثمارات الأمريكية التي اتجهت إلى البلدان الأخرى سواء كانت مباشرة أو في صورة محافظ أوراق مالية. إلى جانب القروض التي تقدمها أمريكا للحكومات والبنوك والشركات بالدول المختلفة أو الودائع الأمريكية في دول أخرى.

ولقد بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية عام ٢٠٠٦م نحو واحد تريليون و ٨٦٠ مليار دولار وهو ما يمثل حوالى ١٦٪ من إجمالي الواردات السلعية الدولية. وتمثل تلك الواردات الرافعة التي تدير عجلة الصادرات في العديد من البلدان. وعلى رأسها الصين واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها. حيث حقق الميزان التجارى الصينى فائضاً بلغ ٢٣٣ مليار دولار حسب الأرقام الصينية في تجارتها السلعية مع الولايات المتحدة في ذلك العام من إجمالي صادرات سلعية صينية لكل دول العالم بلغت ٩٧٠ مليار دولار.

كما شك الاقتصاد الأمريكي ٦٢٩ مليار دولار في صورة عوائد

للاستثمارات الأجنبية الموجودة بها سواء المباشرة أو غير المباشرة. وكذلك فوائد الودائع الأجنبية وعوائد مشتريات الأجانب من أذون وسندات الخزانة الأمريكية. كما ضخ الاقتصاد الأمريكى بنفس العام ٥٢٢ مليار دولار في صورة ائتمان تجارى وقروض للحكومات وبنوك وشركات في دول عديدة. أيضاً ضخ ٣٤٢ مليار دولار في صورة واردات خدمات تشمل مجالات السياحة والنقل بأنواعه والتأمين والبنوك والتشييد والاتصالات والخدمات الثقافية والتعليمية.

وتضمنت المدفوعات الأمريكية بنفس العام أيضاً ضخ ٢٧٨ مليار دولار في صورة محافظ أوراق مالية في العديد من البورصات الدولية والناشئة. إلى جانب ضخ ٢٤٩ مليار دولار في صورة استثمارات مباشرة واستحوادات على شركات في دول عديدة. كذلك خروج تحويلات مالية من الولايات المتحدة بنفس العام بلغت ١٠٤ مليار دولار أرسلها العاملون الأجانب بالولايات المتحدة إلى أسرهم في مختلف بلدان العالم بما يرفع من المستوى المعيشى لتلك الأسر.

- وقد يرى البعض أن دول العالم في تعاملاتها الخارجية تضخ المليارات هي الأخرى. إلا أن ضخامة المدفوعات الأمريكية تجعل تأثيرها أكثر من غيرها. فإذا كان إجمالى المدفوعات الأمريكية قد بلغت ٤ تريليون دولار فإن هذا الرقم يكاد يصل إلى ضعف المدفوعات الخارجية لميزان المدفوعات البريطانى الذي احتل المركز الثانى من حيث القيمة عالمياً عام ٢٠٠٦م. ونفس التفوق لقيمة الواردات السلعية الأمريكية التى تخطت الضعف بالنسبة للواردات الألمانية التى جاءت بالمركز الثانى دولياً بقيمة ٩١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.

كذلك احتلت الولايات المتحدة المركز الأول عالمياً في عوائد الاستثمارات التي دفعتها للمستثمرين بدول العالم. وبفارق كبير عما دفعته بريطانيا التي جاءت بالمركز الثاني. أيضاً احتلت أمريكا المركز الأول عالمياً في الواردات الخدمية بنسبة ١٢٪ من العالم مقابل نسبة ٨٪ لألمانيا التي احتلت المركز الثاني عام ٢٠٠٦م.

واحتلت أمريكا أيضاً المركز الأول عالمياً في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة منها إلى دول العالم بنسبة ١٨٪ من الإجمالي الدولي. ونظراً لها مكان الصدارة عالمياً في التحويلات الخارجة منها وبما يمثل حوالى ضعف ما خرج من ألمانيا صاحبة المركز الثاني من تحويلات. وتكاد قيمة استثمارات المحافظة الخارجة منها تمثل النقطة الوحيدة التي احتلت فيها أمريكا المركز الثالث دولياً بعد بريطانيا وفرنسا إلا أن حجم استثمارات المحافظة التي خرجت منها كان كبيراً.

وفي سوق البترول استهلكت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦م حوالى ٢٦٪ من الاستهلاك العالمى للبترول. وتستورد نسبة ٢٠٪ من الواردات البترولية العالمية من الخام والمكرر معاً. كما استوردت نسبة ١٦٪ من واردات الغاز الطبيعى حسب أرقام عام ٢٠٠٦م. والمعروف أن أمريكا تحتل المركز الثالث من حيث عدد السكان دولياً بعد الصين والهند بنصيب أقل من ٥٪ من سكان العالم. كما تحتل المركز الرابع من حيث المساحة دولياً بعد روسيا وكندا والصين بنسبة ٧٪ من مساحة العالم.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد احتلت المركز السادس عشر عام ٢٠٠٤م في قيمة الاحتياطيات من العملات الأجنبية لديها بنحو ٦٩ مليار دولار فقط. فإنها صاحبة العملة التي تستحوذ على نسبة ٦٤٪ من

الاحتياطيات الدولية الرسمية حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٧م. ومن هنا فإنه إذا كانت الصين تحتل المركز الأول عالميا في قيمة الاحتياطيات بنحو واحد تريليون و٤٠٠ مليار دولار. وكذلك اليابان التي جاءت بالمركز الثاني بما يقرب من التريليون دولار فإن الدولار يشكل النصيب الأكبر من تلك الاحتياطيات.

ومن هنا فإن أى خفض لقيمة الدولار يؤثر على انخفاض القيمة الحقيقية لتلك الاحتياطيات بدول العالم. ونفس الأمر مع تقويم غالبية الدول سعر البترول بالدولار الأمريكى مما يؤثر على القيمة الحقيقية له نتيجة أى إنخفاض لسعر صرف الدولار. ونفس الأمر لسلع عديدة يتم تقويم تجارتها الدولية بالدولار مثل الذهب.

وإذا كانت الموازنة الأمريكية تعاني من عجز كبير تموله من خلال سندات وأذون الخزانة بلغ خلال العام الأخير المنتهى في سبتمبر ٢٠٠٨م نحو ٤٣٨ مليار دولار تمثل نسبة ٣,١٪ من الناتج المحلى الأمريكى كما بلغ الدين العام الأمريكى في نفس التوقيت ١٠,٠٢٥ تريليون دولار. وهو الرقم الذى سيزيد بإقرار خطة الإنقاذ الأمريكية للمصارف البالغة ٧٠٠ مليار دولار والتي تبلغ قيمة الدفعة الاولى منها ٢٥٠ مليار دولار. وخلال تمويل تلك الديون بالأذون والسندات فإن الدول الأجنبية وعلى رأسها الصين واليابان تشتري تلك الصكوك كي تحافظ على سلامة الاقتصاد الأمريكى حتى تستمر صادراتها إليه. وهى الصادرات التى يعتمد عليها استمرار نمو الاقتصاد الصينى أو اليابانى وغيرها من الدول الآسيوية وغيرها.

وحسب أرقام منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٦م فقد بلغ النصيب

النسبي للصادرات إلى الولايات المتحدة نسبة ٨٢,٣٪ من الصادرات الكندية و ٦١٪ من قيمة صادرات فنزويلا. و ٥٦٪ من قيمة صادرات نيجيريا ونسبة ٥٠٪ من قيمة صادرات المكسيك و ٤٢٪ من قيمة صادرات إسرائيل لدول العالم. ونسبة ٣١,٦٪ من صادرات الصين و ٢٣,٣٪ من صادرات ماليزيا و ٢٢,٦٪ من صادرات اليابان. و ٢١,٥٪ من صادرات الفلبين و ٢٠,٤٪ من صادرات البرازيل. و ١٩,١٪ من صادرات الهند ونسبة ١٨,١٪ من صادرات تايلاند و ١٧,٨٪ من صادرات تايوان و ١٧,٥٪ من صادرات شيلي و ١٥,٨٪ من صادرات السعودية ونسبة ١٤,٦٪ من صادرات كوريا الجنوبية.

والأكثر دلالة المدى التأثير السلبي الذي يمكن أن يلحق بدول كثيرة نتيجة التباطؤ الأمريكي توجه أرقام الفائض التجاري الذي حققته عدة دول من خلال تعاملاتها السلعية مع الولايات المتحدة والذي بلغ ٢٥٠,٦ مليار دولار لصالح الصين. حسب الأرقام الأمريكية. في تجارتها مع الولايات المتحدة كفرق بين صادراتها إليها البالغة ٣٠٥,٨ مليار دولار و وارداتها من أمريكا البالغة ٥٥,٢ مليار دولار. كما حقق الاتحاد الأوربي فائضاً تجارياً منها بلغ ١٢٥,٣ مليار دولار.

و حقق اليابان فائضاً بلغ ٩٢,٦ مليار دولار كفرق بين صادراته الأمريكية البالغة ١٥٢,٣ مليار دولار و وارداته منها البالغة ٥٩,٧ مليار دولار. و حققت كندا فائضاً بلغ ٧٧,٥ مليار كفرق بين صادرات بلغت ٣٠٧,٧ مليار و واردات بلغت ٢٣٠,٢ مليار دولار. و حققت المكسيك فائضاً بلغ ٦٦,٣ مليار كفرق بين صادرات بلغت ٢٠٠,٦ مليار و واردات بلغت ١٣٤,٣ مليار دولار. و حققت فنزويلا ٢٩,٤ مليار دولار كفرق بين

صادرات بلغت ٣٨,٤ مليار وواردات بلغت ٩ مليار دولار. والسعودية ٢٥,٣ مليار دولار كفرق بين صادرات بلغت ٣٣,١ مليار وواردات بلغت ٧,٨ مليار دولار.

وحققت ماليزيا ٢٥ مليار دولار فائضاً كفرق بين صادرات بلغت ٣٧,٥ مليار وواردات بلغت ١٢,٦ مليار دولار. وتايوان ١٦,٨ مليار دولار كفرق بين صادرات بلغت ٣٩,٨ مليار وواردات بلغت ٢٣ مليار دولار. كما حققت روسيا فائضاً تجارياً مع أمريكا بلغ ١٦ مليار وتايلاند ١٥,٥ مليار دولار وكوريا الجنوبية ١٥,١ مليار دولار. والهند ١٢,٩ مليار دولار والبرازيل ٨,٨ مليار وإسرائيل ٨,٤ مليار دولار وشميلي ٣,٥ مليار دولار. وجنوب إفريقيا ٣,٢ مليار والفلبين ٢,٥ مليار دولار فائض تجارى نتيجة تبادلها التجارى مع الولايات المتحدة.

- وهكذا فإنه فى ظل عولمة الأسواق المالية فقد لحقت خسائر فادحة بشركات عقارية ومؤسسات مالية أوربية نتيجة تداعيات أزمة سوق الرهن العقارى الأمريكى. فعندما يضعف الاقتصاد الأمريكى ويقل الطلب به فإن ذلك سينعكس سلباً على أداء حكومات وشركات تعول كثيراً على صادراتها للسوق الأمريكية. ومن هنا كان انهيار البورصات الدولية متأثره بتراجع البورصة الأمريكية. خشية إنزلاق تباطؤ النمو الأمريكى إلى ركود وخشية إمتداد آثار ذلك الركود إلى بلدان أخرى.

وها هى أرقام صندوق النقد الدولى تشير إلى تراجع معدلات النمو بالدول المتقدمة ما بين عامى ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م وتوقعات بالمزيد من انخفاضها خلال العام الحالى. ففى الولايات المتحدة تراجع النمو من ٢,٩٪

عام ٢٠٠٦م إلى ٢,٢٪ عام ٢٠٠٧م ويتوقع الصندوق بلوغه نصف بالمائة خلال العام الحالي ثم خفضه في أكتوبر إلى ٠,١٪. وفي اليابان انخفض النمو من ٢,٤٪ عام ٢٠٠٦م إلى ٢,١٪ وتوقع الصندوق بلوغه ١,٤٪ بالعام الحالي ثم خفضه بعد اشتداد الأزمة إلى نصف بالمائة فقط في تقريره نصف السنوي الصادر أوائل أكتوبر.

وفي ألمانيا انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٩٪ عام ٢٠٠٦م إلى ٢,٥٪ وتوقع الصندوق بلوغه ١,٤٪ بالعام الحالي ثم خفضه إلى صفر. وفي فرنسا انخفض معدل النمو من ٢٪ إلى ١,٩٪ وتوقع بلوغه ١,٤٪ بالعام الحالي ثم خفضه إلى ٠,٢٪. وفي إيطاليا انخفض معدل النمو من ١,٨٪ بالعام الأسبق إلى ١,٥٪ بالعام الماضي وتوقع بلوغه ٠,٣٪ بالعام الحالي ثم تم تخفيضه إلى ٠,٢٪ سالب. وفي أسبانيا انخفض معدل النمو من ٣,٩٪ إلى ٣,٨٪ وتوقع بلوغه ١,٨٪ ثم تم تخفيضه إلى ٠,٢٪ سالب. وفي كندا انخفض معدل النمو للاقتصاد من ٢,٨٪ إلى ٢,٧٪ وتوقع صندوق النقد بلوغه ١,٧٪ بالعام الحالي ثم خفضه إلى ١,٢٪.

ورغم ارتفاع معدلات النمو للناتج في كلا من الصين وروسيا وبريطانيا والبرازيل في ٢٠٠٧م عما كانت عليه في ٢٠٠٦م. فإن صندوق النقد توقع تراجع معدلات نموها خلال عام ٢٠٠٨م عما كانت عليه بعام ٢٠٠٧م. حيث توقع حسب أرقام صندوق النقد الدولي تراجع النمو بالصين من ١١,٤٪ بالعام الماضي إلى ٩,٣٪ بالعام الحالي. ولعل انخفاض النمو خلال الربع الثاني إلى ١٠,١٪ من العام الحالي خير شاهد خاصة مما دفع الصندوق إلى رفع النسبة المتوقعة للنمو بالصين في أكتوبر إلى ٩,٧٪.

وكذلك في روسيا توقع الصندوق تراجع معدل النمو من ٨,١٪ إلى ٦,٨٪ بالعام الحالى ثم رفعها في أكتوبر إلى ٧٪. وفي بريطانيا توقع الصندوق تراجع معدل النمو من ٣,١٪ بالعام الماضى إلى ١,٦٪ بالعام الحالى ولعل عدم حدوث نمو للاقتصاد البريطانى خلال الربع الثانى من العام الحالى مايعزز ذلك التوقع مما دفع الصندوق لخفض النسبة المتوقعة في أكتوبر إلى ١٪. وفي البرازيل توقع الصندوق تراجع النمو من ٥,٤٪ بالعام الماضى إلى ٤,٨٪ بالعام الحالى ثم رفعه إلى ٥,٢٪.

ولأن دولاً كبيرة تعتمد في نشاطها التصديرى على السوق الأمريكية مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية. إلى جانب دول أوربية مثل فرنسا وإيطاليا. فقد انتقل الأثر السلبى الحادث في أمريكا إلى تلك الدول نتيجة ضعف الطلب الأمريكى على صادرات تلك الدول. وعزز من الأثر السلبى على الدول الأوربية ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار.

ومن هنا فإن المشكلة أصبحت لها أكثر من جانب. فجانبا منها يتعلق بالأسواق المالية التى تراجعته حتى بلغت نسب تراجعها خلال عام ٢٠٠٨م وحتى السادس من أكتوبر حوالى ٢٢٪ للسوق الأمريكية و ٢٥٪ في البورصة البريطانية و ٢٨٪ في البورصة الألمانية و ٢٧٪ في البورصة الفرنسية و ٢٩٪ بالبورصة اليابانية وشمل الانخفاض الحاد البورصة الصينية والروسية والكورية الجنوبية وفي هونج كونج.

وجانب آخر للمشكلة يتعلق بالمصارف التى تعثرت واحتاج بعضها لزيادة رأسماله مثل سيتى جرروب. أو اضطرت للاندماج مثل بنك بيرستيرينز أو خرجت من السوق المصرفيه مثل بنك ليهان برازرز. وكذلك

البنوك الأوروبية التي تعثرت، وجانب نقص الائتمان بالسوق الدولية. والجانب الأهم وهو تراجع معدلات النمو بالدول المتقدمة.

الاقتصادات العربية والأزمة المالية

سؤال جوهري يطرح نفسه حول مدى تضرر الدول العربية من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع له صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة نصف بالمائة خلال عام ٢٠٠٨م. والذي يتوقع انخفاضه عن ذلك في أعقاب تزايد حدة الأزمة بعد منتصف سبتمبر ٢٠٠٨م.

ولقد بلغت قيمة التجارة السلعية العربية الأمريكية ١١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦م وهو ما يمثل نسبة ١١٪ من إجمالي التجاره العربية السلعية وقتها. وهي التجاره التي اقتسم كلا من الدول الأوروبية والدول الآسيوية ثلثاها. وتوزعت التجارة العربية الأمريكية ما بين صادرات عربية إلى أمريكا بلغت حوالي ٧٦ مليار دولار. وواردات عربية منها بلغت ٣٥ مليار دولار.

وبما يشير إلى تحقيق العرب فائض تجارى مع الولايات المتحدة يصل إلى ٤١ مليار دولار. وبلغ النصيب النسبي للصادرات العربية إلى أمريكا ١٢٪ من إجمالي الصادرات العربية إلى دول العالم. في حين كانت نسبة الواردات العربية من أمريكا ١٤٪ من إجمالي الواردات العربية من دول العالم.

ورغم أن الصورة العامة قد تشير إلى تدنى النصيب الأمريكي من التجارة العربية. فإن هناك تركزاً في تلك التجارة في بعض الدول العربية خاصة الصادرات وأبرزها السعودية والجزائر ومصر والأردن. بينما يتدنى نصيب الصادرات إلى أمريكا في دول عربية أخرى.

ولأن الصادرات النفطية تمثل النصيب الأكبر من صادرات الدول

البتروولية فإن نسبة الصادرات البتروولية تعد مفتاحاً رئيسياً لمدى التأثير السلبى الذى يمكن أن يلحق تلك البلدان. فى حالة تراجع الاستهلاك البتروولى الأمريكى مع دخول الاقتصاد فى مرحلة الكساد. حيث تمثل صادرات البترول الخام السعودى إلى أمريكا نسبة ٢٠٪ من صادراتها من الخام عام ٢٠٠٦م. بينما ترتفع تلك النسبة المتجه إلى أمريكا إلى ٤٥٪ من صادرات الخام العراقى و ٣٨٪ من صادرات الخام الجزائرى عام ٢٠٠٦م. فى حين تنخفض نسبة أمريكا فى صادرات البترول الخام إلى ٧٪ من صادرات الخام بالكويت. واثنين بالألف لكل من صادرات الخام بالإمارات وقطر ولاشياء لسلمطنة عمان. مع اتجاه صادراتهم البتروولية إلى الدول الآسيوية. وفى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧م استحوذت الولايات المتحدة على نسبة ٣٠٪ من قيمة صادرات البترول الخام المصرى ونسبة ١٣٪ من قيمة صادرات مصر من المنتجات البتروولية. وزاد نصيب أمريكا من صادرات المنتجات البتروولية المكررة الجزائرية إلى نسبة ٤٠٪.

وهكذا تدنى نصيب قيمة الصادرات إلى أمريكا فى قطر حتى بلغت نسبة أربعة بالألف (٠,٠٠٤) من إجمالى قيمة صادراتها عام ٢٠٠٦م. بينما كان نصيب أمريكا من قيمة واردات قطر ١٠٪ بنفس العام. أما فى مصر فقد استحوذت أمريكا على نسبة ٢٥٪ من إجمالى تجارتها الخارجية حيث تصدرت صادرات مصر إلى أمريكا بنسبة ٣١٪ من إجمالى صادرات مصر لدول العالم. كما تصدرت واردات مصر من أمريكا بنسبة ٢٢٪ من إجمالى الواردات المصرية وبها يفوق نصيب أية دولة أخرى.

أما المغرب فهى من الدول التى تتجه تعاملاتها التجارية إلى الدول الأوربية بحكم القرب الجغرافى والعلاقات التاريخية. ومن هنا قل النصيب

النسبي لصادراتها إلى الولايات المتحدة عن نسبة ٢٪ من إجمالي صادرات المغرب عام ٢٠٠٦م. كما قل النصيب النسبي لصادراته إلى أمريكا عن نسبة الثلاثة بالمائة عام ٢٠٠٥م. حيث تتجه صادراته إلى فرنسا وأسبانيا وبريطانيا وإيطاليا. ومن هنا كان ترتيب الولايات المتحدة بالمركز التاسع بين الدول التي تتجه إليها الصادرات المغربية.

ولم تختلف الصورة كثيراً بالنسبة للواردات المغربية التي تأتي معظمها من فرنسا وأسبانيا وإيطاليا. لتأتي الولايات المتحدة بالمركز السابع بنسبة ٤٪ من إجمالي الواردات المغربية عام ٢٠٠٦م مقابل نسبة ٣٪ عام ٢٠٠٥م. ومن هنا قل النصيب النسبي للتجارة الخارجية المغربية مع أمريكا إلى نسبة ثلاثة ونصف بالمائة (٣,٥٪) من إجمالي تجارتها عام ٢٠٠٦م مقابل نسبة ٣٪ عام ٢٠٠٥م مع وجود عجز تجارى كبير لصالح الولايات المتحدة خلال العامين.

ولا تختلف الصورة كثيراً في التجارة الخارجية التونسية حيث تتجه معظم صادراتها إلى دول الجوار الأوربي في شكل الشراكة مع الاتحاد الأوربي. حتى أن الولايات المتحدة لم تكن بين أكبر عشر دول تتجه إليها لصادرات التونسية. نظراً لبلوغ نصيب الولايات المتحدة النسبي من الصادرات التونسية نسبة الواحد بالمائة عام ٢٠٠٦م. وهي نسبة أفضل مما كانت عليه بالعام السابق حين بلغت النسبة ستة بالألف فقط.

وتدنى أيضاً النصيب الأمريكى من الواردات التونسية لنسبة ٣٪ عام ٢٠٠٦م. رغم كونها أفضل حالاً من العام السابق الذى بلغت خلاله نسبة ٥٪ بالمائة فقط. نظراً لاستحواذ الدول الأوربية على النصيب الأكبر

من الواردات التونسية. ومن هنا انكمش نصيب أمريكا النسبي من التجارة الخارجية التونسية إلى حوالي ٢٪ عام ٢٠٠٦م وأقل من ذلك بالعام السابق. وتنعكس العلاقات السياسية على تدنى حجم التجارة بين الولايات المتحدة وكلا من السودان وسوريا. ففي الحالة السودانية فإن حوالي ٩٠٪ من قيمة الصادرات تأتي من الصادرات البترولية. وهي الصادرات التي تستحوذ الصين على نسبة ٧٥٪ منها. والنتيجة بلوغ قيمة الصادرات السودانية إلى الولايات المتحدة أقل من خمسة ملايين دولار عام ٢٠٠٦م من إجمالي حوالي خمسة مليارات دولار بنسبة واحد بالألف من الإجمالي. مقابل نسبة ثلاثة بالألف لنصيب أمريكا من الصادرات السودانية بالعام السابق. وفي الواردات السودانية تكرررت الصورة باستحواذ الصين على النصيب الأكبر تليها الدول العربية والدول الأوربية. ليتدني نصيب الولايات المتحدة إلى حوالي واحد بالمائة من إجمالي الواردات السودانية مقابل نسبة ٢٪ من الواردات بالعام السابق. والنتيجة بلوغ النصيب النسبي للتجارة السودانية مع أمريكا حوالي واحد بالمائة من إجمالي تجارة السودان الخارجية خلال عام ٢٠٠٦م.

وفي الحالة السورية كان ترتيب أمريكا بين دول الصادرات السورية عام ٢٠٠٦م الثاني عشر. حيث كانت الصدارة لدول أوربية أبرزها إيطاليا وفرنسا وبريطانيا ودول عربية أبرزها السعودية والعراق والأردن ومصر. ليصل النصيب النسبي للصادرات السورية إلى أمريكا ٢٪ من إجمالي الصادرات السورية مقابل أكثر من ٣٪ بالعام السابق. وفي الواردات السورية احتلت أمريكا المركز الثالث عشر بنسبة ٢٪ من إجمالي الواردات

السورية خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م. نتيجة تصدر وارداتها من روسيا والصين وأوكرانيا إلى جانب دول عربية أبرزها السعودية ودول أوروبية. ليصل النصيب النسبي لأمريكا من التجارة الخارجية السورية ٢٪ عام ٢٠٠٦م مقابل أقل من ٣٪ بالعام السابق.

ورغم وجود علاقات سياسية بين اليمن وأمريكا فإن طبيعة الصادرات اليمنية التي يستحوذ البترول على نسبة ٩٢٪ منها واتجاه تلك الصادرات البترولية إلى دول آسيوية. فقد كانت النتيجة احتلال الهند المكانة الأولى بالصادرات اليمنية تليها الصين ثم تايلاند. لتجىء أمريكا بالمركز الخامس بنسبة أقل من ٦٪ من إجمالي الصادرات اليمنية إلى دول العالم مقابل نسبة ٣٪ بالعام السابق.

وفيما يخص الواردات اليمنية فقد كانت النسبة الأكبر تأتي من الدول الخليجية تليها الدول الآسيوية ثم الدول الأوروبية ليتدنى نصيب أمريكا من واردات اليمن إلى حوالي ٢٪ حتى أنها لم ترد بين الدول العشر الأولى بالواردات اليمنية. ومن هنا كان النصيب النسبي للتجارة اليمنية مع أمريكا حوالي ٤٪ من إجمالي التجارة الخارجية اليمنية خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م.

ونظراً لتوقيع الأردن اتفاقية للمناطق الصناعية المؤهلة - الكويز - مع أمريكا فقد ساهمت تلك الاتفاقية في زيادة صادرات الأردن إليها. وإن كانت معظم الصادرات الأردنية لأمريكا تتركز في الملابس من تلك المناطق الصناعية. حيث تستحوذ أمريكا على ٩٣٪ من صادرات الملابس الأردنية عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م. ومن هنا استحوذت أمريكا على نسبة ٣١٪ من إجمالي

صادرات الأردن مقابل نسبة ٤٣٪ من صادرات الأردن لكل الدول العربية.

أما في جانب الواردات الأردنية فقد تدنى النصيب الأمريكي إلى أقل من ٥٪ من إجمالي الواردات الأردنية. وجاءت أمريكا في مرتبة متأخرة بعد الصين والدول العربية خاصة السعودية التي توفر لها احتياجاتها البترولية إلى جانب دول أوروبية. ومع ذلك فقد تسببت صادرات الملابس الأردنية إلى أمريكا في احتلال أمريكا المكانة الثانية بين الشركاء التجاريين بعد السعودية عام ٢٠٠٦م بنسبة ١٢٪ من إجمالي التجارة الخارجية الأردنية.

ورغم توقيع سلطنة عمان والبحرين إلى جانب الأردن والمغرب اتفاقيات تجارة حرة مع أمريكا إلا أن النصيب النسبي لتجارة سلطنة عمان مع الولايات المتحدة بلغت نسبتها أقل من ٢٪ من إجمالي تجارة السلطنة. ومع البحرين بلغت النسبة ٥٪ من حجم تجارة البحرين الخارجية عام ٢٠٠٦م.

وقد تبدو الصورة الأولية أن حجم التجارة مع أمريكا يعد محدوداً مع كثير من الدول العربية. إلا أنه يجب التنبيه إلى أنه إذا كانت الاقتصادات الخليجية تتجه بصادراتها البترولية نحو الدول الآسيوية. فإنه في حالة دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود فإن ذلك سيكون له أثره على تلك الاقتصادات الآسيوية. التي تعتمد كثيراً على السوق الأمريكية في تصريف منتجاتها. فإذا تأثرت الاقتصادات الآسيوية سلباً وقل الطلب على صادراتها. فإن ذلك سيكون له أثره السلبي على الاقتصادات العربية الخليجية التي تركز تجارتها النفطية معها حيث سيقبل طلب الدول الآسيوية المتضررة على الواردات من الدول الخليجية.

كما تضررت استثمارات العرب بالبورصة الأمريكية نتيجة تراجعها الحاد خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨م. كما يتوقع في ظل تباطؤ الاقتصاد الأمريكي تراجع معدلات التحويلات الخاصة منها. كما توقعت الاونكتاد انخفاض معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة منها ومن الدول المتقدمة خلال العام الحالى. أيضا يتوقع تراجع قيمة التحويلات المالية للعرب المقيمين في البلدان الأوربية أو الأمريكية والتي تراجع بها معدل النمو وزادت بها نسب البطالة. كما يتوقع نقصاً في المساعدات الدولية المتجهة إلى البلدان العربية الفقيرة.

وكذلك تضرر المنطقة العربية من جانب استثمارات المصارف العربية بالخارج. فهناك أموال عربية مودعة في بنوك أمريكية وأوربية وهناك استثمارات عربية ضخمة في دول الغرب سواء في البورصات أو في مجال العقارات. والاقتراض الدولى الذى يعانى شح السيولة وقلة الإقبال على عمليات الخصخصة التى تتم بالدول العربية من جانب المستثمرين الأجانب. وكلها عوامل تزيد من الأثر السلبى على الاقتصادات العربية نتيجة الأزمة التى يواجهها الاقتصاد الأمريكى.

وتضمنت توقعات صندوق النقد الدولى لمعدلات النمو للدول العربية خلال عام ٢٠٠٨م تراجعاً عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧م حيث توقع تراجع نمو السودان من ١٠,٢٪ إلى ٨,٥٪ وتراجع نمو تونس من ٦,٣٪ إلى ٥,٥٪ وتراجع نمو الإمارات من ٧,٤٪ إلى ٧٪ وتراجع نمو الأردن من ٦٪ إلى ٥,٥٪. في حين توقع ارتفاع معدل النمو في بلدان عربية أخرى.

أثر الأزمة المالية على الاقتصاد المصرى

ويظل السؤال المحورى عن مدى تأثير الاقتصاد المصرى بما يحدث بالعالم. ففيما يخص البورصة المصرية فإن هناك ١٢ شركة مصرية لها شهادات ايداع دولية فى بورصات دولية. منها ١١ شركة تعد من أبرز شركات التعامل بالبورصة وذات الوزن النسبى الكبير المؤثر على مؤشر أسعارها. وهى: البنك التجارى الدولى والمجموعة المالية هيرميس وأوراسكوم تليكوم القابضة وأوراسكوم للإنشاء والصناعة، والمصرية للاتصالات والنعيم القابضة للاستثمارات وبالم هيلز للتعمير والعز لحديد التسليح والبويات والصناعات الكيماوية وليسيكو مصر. وأربع من تلك الشركات تمثل نسبة ٦٥٪ من الوزن النسبى لمؤشر البورصة المصرية.

ومن هنا فإن تراجع أسعار تلك الأسهم فى البورصات الدولية ينعكس فى تراجع أسعارها فى البورصة المحلية. والجانب الثانى وهو ارتفاع نسبة تعاملات الأجانب بالبورصة المصرية إلى حوالى ٣٣,٣٪ من قيمة التعامل خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨م. وتميزهم بالخبرة والحنكة وتقليد المتعاملين المحليين لهم. ومن هنا فإن اتجاه هؤلاء الأجانب للبيع مع هبوط أسعار بورصات بلادهم قد أعقبه اتجاه مستثمرين محليين إلى البيع. مما زاد من عمق الاتجاه الهبوطى للبورصة لينخفض مؤشر أسعارها من حوالى ١٢ ألف نقطة فى أوائل مايو الماضى إلى حوالى سبعة آلاف نقطة عقب إرسال ليان برارزر. والتى انخفض إلى ٥٤٧٩ نقطة فى الثامن أكتوبر ٢٠٠٨م.

وفىما يخص القطاع المصرفى المصرى فإن هناك علاقة عضوية ما بينه وبين القطاع المصرفى الدولى من خلال ثلاث روابط. أبرزها أرصدة البنوك الأجنبية بالخارج والتى بلغت ١٢٣ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠٨م. وكذلك

استثمارات البنوك المصرية في الأوراق المالية الأجنبية والتي بلغت أكثر من ١٥ مليار جنيه بنفس التوقيت. وأيضاً العلاقة بالبنوك المراسلة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

ونفس الأمر نجده في تعاملات البنك المركزي المصري الذي بلغت أصوله الأجنبية ١٨٢ مليار جنيه في مارس من العام الحالى. وهى موزعة ما بين ١٦٤ مليار جنيه أوراق مالية أجنبية و ١١ مليار جنيه عملات أجنبية. وهذا بخلاف استثمارات الأفراد المصريين بالبورصات الأجنبية أو ودائعهم بالبنوك الأجنبية. حيث بلغت استثمارات المصريين بمحافظ الأوراق المالية بالخارج خلال العام المالى الأخير ٩٦٠ مليون دولار. وهو الرقم الخاص بما يتم عبر القنوات الرسمية فقط. ومن الطبيعى أن تتأثر تلك الأموال بما يحدث بتلك الأسواق الأجنبية من تغيرات سلبية. إلا أن نقص الإفصاح المصرفى يحول معرفة البنوك المحلية المتضررة من الأزمة وحجم تضررها رغم أن قواعد الإفصاح تحتم عليها ذلك.

ولأن الاقتصاد المصرى اقتصاد ريعى يعتمد على الطلب الأجنبى بشكل كبير. فإن تراجع معدلات النمو بالدول الكبرى. تنعكس سلباً على حجم الطلب للصادرات المصرية السلعية والخدمات. ومن الممكن أن تتضرر السياحة ولو بتدنى مستوى السياحة وتراجع إنفاق السياح. كذلك يمكن أن تتأثر تحويلات المصريين العاملين بتلك الدول وكذلك التحويلات الرسمية الواردة من تلك الدول.

وكانت إيرادات ميزان المدفوعات المصرى قد بلغت ٧٩,١٤٤ مليار دولار بالعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨م المنتهى فى يونيو ٢٠٠٨م. موزعة ما بين

١٤,٨٨٣ مليار من الصادرات السلعية غير البترولية و١٣,٢٣٧ مليار من الاستثمار الأجنبي المباشر و١٤,٤٧٣ مليار من الصادرات البترولية و١٠,٨٢٧ مليار دولار من السياحة. و٨,٣٧٧ مليار من التحويلات الخاصة للمصريين العاملين بالخارج و٥,١٥٥ مليار دولار دخل قناة السويس. و٣,٢٨٩ مليار عائد الاستثمارات والودائع المصرية بالخارج و٢,٤٠٥ مليار عائد خدمات النقل بأنواعه المختلفة و٩٦١ مليون دولار من التحويلات الرسمية في صورة منح ومعونه. و١٨٨ مليون دولار متحصلات حكومية و٥,٣٤٧ مليار متحصلات أخرى متنوعة.

ومن هنا فإن تصور انخفاض حصيلة الصادرات السلعية والاستثمار المباشر، السياحة والتحويلات الخاصة والرسمية وقناة السويس ودخل الاستثمار بنسبة ١٠٪ فإن هذا يعنى خساره تبلغ ٥,٦٧٣ مليار دولار. وكلما زاد التأثير زادت الخسارة أو العكس.

ومن الواضح أن ثمة تضرر قد حدث بالفعل من جراء اضطراب الأسواق الدولية حيث تم تأجيل طرح سندات مصرية بالخارج. وكذلك تأجيل طرح الرخصة الثانية للتليفون الثابت وتعثر بيع بنك القاهرة وتراخى السلب الأجنبي على الشركات المعروضة للخصخصة.



محطات بارزة لتطور الأزمة

- عام ٢٠٠٦: تباطؤ سوق الإسكان الأمريكي بعد عامين من ارتفاع الفائدة.
- وازدياد نسب التخلف عن دفع قروض الرهن العقاري على المخاطر.
- أبريل ٢٠٠٧: إعلان مؤسسة نيو ستشري فايننشال الأمريكية المتخصصة في الإقراض العقاري إفلاسها.
- يوليو ٢٠٠٧: بنك بير ستيرنز يعلن عن تعثر صندوقه استثمار تابعين له .
- إعلان بنك آى كى بى الألماني عن خسائر بسبب الائتمان العقاري
- أغسطس ٢٠٠٧: إعلان بنك بى إن بى باريبا الفرنسى تبخر سيولة ٣ صناديق استثمار تابعه له.
- ضخ البنك المركزى الأوروبى ١٣٦ مليار يورو ثم ١٠٩ مليار
- خفض بنك الاحتياط الأمريكى سعر الفائدة على قروضه ٠.٥٪.
- سبتمبر ٢٠٠٧: إعلان افلاس بنك نورزرن روك البريطانى المتخصص في تمويل الرهن العقاري .
- خفض سعر الفائدة الأمريكى ٠.٥٪ للمرة الثانية.
- أكتوبر ٢٠٠٧: بنك ميريل لينش الأمريكى يعلن عن خسائر ٤ مليار دولار.
- سيتى جروب الأمريكية يعلن عن خسائر ٦.٥ مليار دولار.
- بنك يو بى أس السويسرى يعلن عن خسائر ٣.٤ مليار دولار.
- نوفمبر ٢٠٠٧: المركزى الأمريكى يضخ ٤٧ مليار دولار بالجهاز المصرفى كأكب ضخ منذ أحداث ١١ سبتمبر .
- ديسمبر ٢٠٠٧: إعلان ٥ بنوك مركزية عالمية تنسيق جهودها لضخ مليارات الدولارات بالبنوك التجارية.
- بنك انجلترا يخفض الفائدة على القروض.

محطات بارزة للأزمة المالية ٢٠٠٨

- يناير ٢٠٠٨ : إعلان بوش عن خطة انعاش قدرها ١٥٠ مليار دولار .
- فبراير ٢٠٠٨ : اجتماع زعماء الدول الصناعية السبع وتقدير حجم أزمة القروض المدومة ٤٠٠ مليار دولار.
- مارس ٢٠٠٨ : تعثر بنك بيرستينز وشراء جى بى مورجان له .
- تقدير صندوق النقد خسائر الأزمة إلى حوالي ١ تريليون دولار
- مايو ٢٠٠٨ : استمرار انخفاض أسعار العقارات في غالب الدول الغربية وتعمق أزمة السيولة لدى المصارف.
- يونيو ٢٠٠٨ : التحقيق مع ٤٠٦ شخص في أمريكا بتهمة الفساد في قروض عقاريه قيمتها مليار دولار.
- يوليو ٢٠٠٨ : انهيار بنك إند ماك العقارى الأمريكى .
- تدخل الخزانة الأمريكية لإنقاذ أكبر مؤسستين للتمويل العقارى فريدى ماك وفانى ماى بقيمة ٢٠٠ مليار دولار.

أحداث بارزة للأزمة المالية فى سبتمبر ٢٠٠٨

- ١٥ - بنك ليان برازرز يعلن إفلاسه
- ١٦ - بيع بنك ميريل لينش إلى بنك أوف أمريكا
- ١٧ - بيع بنك آتش بى أو أس البريطانى إلى بنك لويد تى أس البريطانى
- ١٨ - تأمين مجموعة إيه آى جى الأمريكية للتأمين لتفادى إفلاسها.
- ٢٠ - جولدمان ساكس ومورجان ستانلى يتحولان لشركتين قابضتين.
- ٢٥ - إعلان إفلاس بنك واشنطن ميتشوال الأمريكى .
- ٢٦ - إهارار المجموعة المصرفية والتأمينية البلجيكية الهولندية فورتنس.

٢٩ - تأميم البنك البريطاني براد فورد أند بينجلى.

٢٩ - بيع بنك واكوفيا الأمريكى إلى سيتى بنك.

٢٩ - شراء حكومة ايسلندا ٥٧٪ من بنك جليتنير .

٢٩ - تدخل حكومة ألبانيا لحماية بنك هايور ريال امتيت

أحداث بارزة للأزمة المالية اكتوبر ٢٠٠٨

• يوم ٣ : مجلس النواب يوافق على خطة الإنقاذ البالغه ٧٠٠ مليار دولار .

• ٤ : اجتماع القمة الرباعية الأوروبية في باريس لبحث الأزمة.

• ٧ - ٨ : بنوك مركزية تخفض سعر الفائدة ٠٥٪ .

• ١٠ : إفلاس شركة ياماتو لايف اليابانيه للتأمين .

• ١٠ : اجتماع وزراء مالية ومحافظى بنوك الدول السبع الصناعية

• ١٢ : اجتماع رؤساء دول اليورو ال ١٥ .

• ١٣ : الاجتماعات السنوية لمجلسى محافظى البنك الدولى والصندوق .

• ١٥ : اجتماع رؤساء دول الاتحاد الأوربى ال ٢٧ .

انتشار الأثر السلبى للأزمة

• عدم سداد المقترضين لقروض بناء المنازل .

• تعثر مؤسسات إقراض عقارى وبنوك وشركات تأمين .

• انخفاض أسهم شركات العقار والبنوك والتأمين بالبورصة

• انخفاض البورصة الأمريكية.

• امتداد الانخفاض إلى البورصات الأوربية والآسيوية

• خروج الأجانب من بورصات عربية وتراجع البورصات العربية.

مراحل انتشار التأثير السلبي للأزمة المالية

- عدم سداد المقترضين لبناء مساكن
- استيلاء المؤسسات المقرضة على المساكن .
- قلة الطلب على المساكن وانخفاض أسعارها .
- انخفاض معدلات بناء المنازل .
- تراجع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة ببناء المنازل .
- امتداد الأزمة إلى قطاعات اقتصادية أخرى .
- تراجع النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب الداخلى والطلب الخارجى على السلع والخدمات .

آثار مشكلة نقص الائتمان

- إحصام البنوك عن إقراض البنوك الأخرى .
- تشدد البنوك في شروط الإقراض للشركات والأفراد .
- توقف توسعات الشركات بسبب نقص الائتمان .
- انخفاض إنفاق الأفراد الذين لا يجدون ائتماناً .
- قلة مبيعات الشركات وزيادة المخزون وبدء الاستغناء عن عماله .
- زيادة البطالة وانخفاض الإنفاق .
- انخفاض معدل النمو المعتمد على الإنفاق .

أثر غياب الثقة في تفاقم الأزمة

- بعد تضرر البنوك من ضعف سداد قروض تملك المساكن
- البنوك لا تثق في العملاء فتشدد في شروط منح القروض .
- البنوك لا تثق في البنوك الأخرى فتحجم عن إقراضها .

- العاملون في البنوك لا يثقون في استمرارهم في أعمالهم خوفا من اعلان انهيارها
- المودعون لا يثقون في حفاظ البنوك على ودائعهم نتيجة تزايد احتمالات تعثرها .
- غياب الثقة في المستقبل يقلل إنفاق الأفراد .
- غياب الثقة وعدم وضوح الرؤية يقلل توسعات الشركات ويؤجل المشروعات الجديدة.

الدور المحوري الأمريكي بالاقتصاد الدولي

- الأولى بالناتج الإجمالي العالمي ١٣ر٨ تريليون - ٢٥ر٤٪ عالميا
- الأولى بالتجارة السلعية الدولية ٣ر١ تريليون - ١١ر٣٪ عالميا
- الأولى بالتجارة الخدمية الدولية ١ر٤٩ تريليون - ١٢ر٥٪ عالميا
- الأولى بالاستثمار المباشر الداخل ٢٣٣ مليار - ١٢ر٧٪ عالميا
- الأولى بالاستثمار المباشر الخارج ٣١٤ مليار - ١٥ر٧٪ عالميا
- الأولى بالتحويلات المدفوعة ١٢٧ر٥ مليار دولار
- الأولى باستثمارات الحافظة الواردة ٩٧٧ مليار دولار
- الأولى باستهلاك البترول والغاز الطبيعي والكهرباء عالميا

أبرز دول العلاقات التجارية مع أمريكا

نسبة الصادرات إلى أمريكا من إجمالي صادراتها

• كندا ٨٢ر٣٪

• المكسيك ٨٠ر٢٪

• الصين ٣١ر٦٪

• اليابان ٢٢ر٦٪

- فنزويلا ٦٠٧ر٪
- نيجيريا ٥٥٨ر٪
- ماليزيا ٢٣٣ر٪
- الهند ١٩١ر٪
- كوريا ج ١٤٦ر٪

الفائض التجارى المتحقق من التجارة مع أمريكا عام ٢٠٠٦

- الصين ٢٥٠٦ مليار دولار
- الاتحاد الأوروبى ١٢٥٣ مليار
- اليابان ٩٢٦ مليار
- كندا ٧٧٥ مليار
- المكسيك ٦٦٣ مليار
- فنزويلا ٢٩٤ مليار
- السعودية ٢٥٣ مليار
- ماليزيا ٢٤٩ مليار
- تاوان ١٦٨ مليار

نسب التراجع بالبورصات الدولية عام ٢٠٠٨ حتى ٨ أكتوبر

- داو جونز ٢٨٪
- نايننشال تايمز ٢٩٪
- داكس ٣٤٪
- كاك ٢٤ - ٤٠٪
- السويسرى ٢٤٪

- نيكاي ٣٤٪
- هانج سينج ٤٠٪
- شنغهاي ٦٠٪
- دبي ٤٣٪
- السعودية ٤٣٪
- مصر ٤٤٪
- أبو ظبي ٢٥٪
- سلطنة عمان ٢١٪
- البحرين ١٣٪
- الكويت ٨٪
- المغرب ٢٪

لماذا أمريكا مؤثره هكذا ؟

- مدفوعات ٤٣٨٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٧
- واردات سلعية ١٩٦٥ تريليون
- دخل مدفوع ٧٠٨ مليار
- ودائع وقروض ٦٣٧ مليار
- واردات خدمة ٣٧٢ مليار
- استثمار مباشر بالخارج ٣٣٥ مليار
- محافظ بالخارج ٢٣٤ مليار
- تحويلات مدفوعة ١٢٧٥ مليار

تراجع معدل النمو بالبلدان المتقدمة %

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
أمريكا	٢ر٨	٢	١ر٦	اليابان	٢ر٤	٢ر١	٠ر٧
ألمانيا	٣	٢ر٥	١ر٨	الصين	١١ر٦	١١ر٩	٩ر٧
فرنسا	٢ر٢	٢ر٢	٠ر٨	الهند	٩ر٨	٩ر٣	٧ر٩
بريطانيا	٢ر٨	٣	١	كوريا	٥ر١	٥	٤ر١
إيطاليا	١ر٨	١ر٥	(٠ر١)	كندا	٣ر١	٢ر٧	٠ر٧
أسبانيا	٣ر٩	٣ر٧	١ر٤	بلجيكا	٢ر٩	٢ر٨	١ر٤
هولندا	٣ر٤	٣ر٥	٢ر٣	روسيا	٧ر١	٨ر١	٧

الآثار السلبية المتوقعة على العالم العربي

• تضرر استثمارات صناديق الاستثمار السيادية:

- (حجم صندوق أبوظبي ٨٧٥ مليار دولار - السعودية ٣٠٠ مليار - هيئة الاستثمار الكويتية ٢٥٠ مليار - هيئة استثمار قطر ٦٠-٥٠ مليار - ليبيا ٥٠ مليار - الجزائر ٤٣ مليار دولار).

○ تضرر استثمارات وودائع المؤسسات المالية العربية.

○ تضرر استثمارات وودائع الأفراد العرب.

○ تراجع البورصات العربية.

○ صعوبة الاقتراض من سوق الاقتراض الدولي.

- التضرر من تراجع خروج الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الآثار السلبية المتوقعة على مصر
- تضرر البورصة.
- تضرر البنوك.
- تراجع الصادرات.
- تراجع السياحة.
- تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تراجع الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- تراجع تحويلات العاملين بالخارج.
- صعوبة المساعدات الدولية.
- صعوبة الاقتراض الدولي.
- تضرر برنامج الخصخصة.
- تضرر قناة السويس.
- انخفاض إيرادات الموازنة.
- تراجع معدل النمو.
- التوزيع النسبي للتجارة الخارجية المصرية ٢٠٠٧
- التوزيع النسبي للتجارة الخارجية:
- الاتحاد الأوربي ٣٢٫٩٪
- باقى أوروبا ٧٪

- أمريكا ٢٥١٪
- دول آسيوية ١٦٣٪
- دول عربية ١٠١٪
- روسيا والكونولث ١٧٪
- دول أفريقية ٠٩٪

• التوزيع النسبى لآتجاه الصادرات المصرية:

- الاتحاد الأوروبى ٣٢٣٪
- باقى أوروبا ٤٩٪
- أمريكا ٣٢٤٪
- دول آسيوية ١٤٤٪
- دول عربية ١١٩٪
- دول أفريقية ١٥٪
- روسيا والكونولث ٠٧٪

موارد ميزان المدفوعات المصرى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٧

- صادرات سلعية ١٤٨٨٨ مليار دولار
- استثمار مباشر ١٣٢٣٧ مليار
- صادرات بترول ١٤٤٣٧ مليار
- السياحة ١٠٨٢٧ مليار
- التحويلات الخاصة ٨٣٧٧ مليار
- قناة السويس ٥١٥٥ مليار
- دخل الاستثمار ٣٢٨٩ مليار
- خدمات النقل ٢٤٠٥ مليار

- التحويلات الرسمية ٩٦١ مليون
- المتحصلات الحكومية ١٨٨ مليون
- متحصلات أخرى ٥٣٤٧ مليار

وتشمل خدمات مالية وتأمين وتشديد

الإجمالى : ٧٩١٤٤ مليار دولار واتصالات وغيرها

الخلاصة

* الأزمة المالية تضيف أعباء إضافية على الاقتصاد المنهك أصلاً، والذي يعاني من عجز مزمن بالميزان التجارى وعجز مزمن بالموازنة العامة، وارتفاع الدين العام.

* بعض الأضرار تحققت بالفعل مثلما حدث بالبورصة واستثمارات البنوك والأفراد فى البورصات العالمية والبنوك الدولية التى تأثرت بالأزمة. وبعض الأضرار فى الطريق بعد أن أعلن صندوق النقد الدولى أن العالم على حافة كساد.

وأن الأزمة لن تنتهى قبل نهاية ٢٠٠٩م.

